

جهود الدكتور نعمة رحيم العزاوي في

تجديد النحو وتيسيره

أ.م.د صباح عباس السالم
جامعة بابل – كلية التربية

محمد حسين عبد الله المهداوي
جامعة كربلاء – قسم البحث والتطوير

غانم كامل الحسناوي
معهد اعداد المعلمين الصباحي /كربلاء

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين ، وبعد ؛
فلقد جرت محاولات كثيرة من أجل تيسير النحو العربي ، وتخليص أركانه مما علق به من زوائد، وابرار الجانب المعنوي في استعمال علامة دون اخرى ، وضم الأجزاء بعضها إلى بعض ، وتقليل المصطلحات ، وحذف ما يستغنى عنه ، وما لا يحتاج إليه في فهم كلامٍ او بناء تركيب . وكانت هذه المحاولات على مستويات عدّة ، منها ما كان على مستوى الأفراد⁽¹⁾ ومنها ما كان على مستوى اللجان⁽²⁾ او المجامع العلمية⁽³⁾ ، فكان من نتيجة ذلك البحوث التي تعنى بهذا التيسير ، وكان الرد ، وكان الرد على الرد ، وانقسم الباحثون بين متمسك بالأصول ومتزمت بها ، وبين تائرٍ ينشد التغيير ومسايرة متطلبات العصر ، وهمهم في ذلك حبّ العربية وخدمة ابنائها ، واعلاء شأن لغة الأمة .
في هذا البحث نسلط الضوء على واحدةٍ من محاولات تيسير النحو العربي في العراق ؛ محاولة الدكتور نعمة رحيم العزاوي⁽⁴⁾ مستعرضين ابرز آرائه في هذا المجال ، مقسمين البحث على مبحثين :

الأول : آراؤه في تيسير النحو العربي .

الثاني: آراؤه في محاولات التيسير التي سبقته ، واكتفينا بمناقشته لمحاولتي الدكتور عبد الستار الجواري ، والدكتور مهدي المخزومي .
عملنا هذا لله ، فان اصبنا فيه فبتوفيق منه جلّ وعلا ، وأن قصّرنا فحسبنا أنا اجتهدنا و" لا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها" هو حسبنا ونعم الوكيل
.....

المبحث الأول : آراؤه في تيسير النحو :

أولاً : بين التجديد والتيسير :

وقف الدكتور العزاوي عند مفهوم التجديد والتيسير في اكثر من مناسبة ، محاولاً ان يضع النحو العربي في كفتي ميزان ؛ التجديد والتيسير أيقودنا التجديد الى التيسير ؟ ام ان التيسير وحده يغنينا عن التماس التجديد؟

إن أصحاب التيسير يرون ان النحو العربي مبرء من كل عيب ، ومتره عن كل نقص ، وان التيسير يجب ان ((لا يمَسّ النحو في صورته القديمة ، ولا يعرض لأصوله ونظريته ، وانما يقتصر على الحذف والاختصار ، وإعادة ترتيب الأبواب ، والموضوعات ، ثم تمهيد ما توعّر منها ، وتقريب ما نأى عن متناول الطالب))⁽⁵⁾

اما الفريق الآخر فيمثله الدارسون الذين يرومون تجديد النحو ، وحجتهم في ذلك ان التيسير بمفهومه المتقدم لا يحلّ مشكلة النحو ، ولا يقضي على مصادر الصعوبة فيه ((ولذا نراهم يشترطون ان تسبق (التيسير) خطوة جريئة تتوخى (إحياء) النحو أو (إصلاحه) أو (تجديده) ، فإذا تمت هذه الخطوة ؛ أعقبها خطوة أخرى تتمثل في انتخاب ما يصلح من هذا النحو الجديد للتعليم ، ثم تقديمه بأساليب تعليمية حديثة ، وكأن هؤلاء الدارسين ينظرون الى (الإحياء) أو (الإصلاح) أو (التجديد) على انه مهمة لغوية عامة ، أما التيسير ؛ فهو في رأيهم مهمة تربوية خالصة ، أو كأنهم يرون أن احياء النحو او اصلاحه او تجديده لابد ان يفضي الى تيسيره ، او يعين على بلوغ هذه الغاية))⁽⁶⁾

ويرى الدكتور العزاوي ان زعيم المجددين في هذا العصر هو إبراهيم مصطفى، و أنه لم يُسِم عمله تيسيراً ، وإنما يراه إحياء للنحو ، أي بعث الحياة في اوصاله ، وتبعه في هذا تلميذاه الدكتور مهدي المخزومي الذي يرى كذلك ان حاجة النحو الى الإصلاح تسبق حاجته الى التيسير ، واحمد عبد الستار الجواري الذي لم يختلف عن ابراهيم مصطفى والمخزومي في نظرتة الى (التيسير) من حيث انه خطوة غير كافية ما لم يمهد لها بتجديد النحو ، وإصلاحه⁽⁷⁾ ولم يخف الدكتور العزاوي انتحاله التجديد مذهباً في تيسير النحو ، وقد وصف التجديد بانه عمل ضخم ينتظر من يتصدى له ، ويحتاج الى جهود

متظافرة مجتمعة في معاهد البحث العلمي ، وان يتفرغ له متخصصون ضربوا بجرانهم في الثقافة القديمة وعرفوا اصول هذا العلم وفروعه⁽⁸⁾ ، كما لم يخف برمه بالتيسير الذي لاينبع من التجديد ، إذ قال: ((ومن هنا فان التيسير لن يحل مشكلة النحو ، ولن يقضي على مصدر صعوبته ، وانما ينبغي ان نعيد وصف العربية ، ونكتب قواعدها من جديد ، على غير المنهج الذي وضعها عليه نحائنا الأقدمون))⁽⁹⁾ وقال في موضع آخر : ((وفي ضوء الفهم الجديد لمعنى (النحو) ووظيفته ، نستطيع القول ان التيسير لم يعد كافياً ، او قل لم يعد السبيل المقبولة للوصول الى نحو يجمع الى تمثيل العربية السهولة والوضوح ، وانما الذي يحقق هذه المهمة هو تجديد هذا النحو ، وتغيير الأسس التي بني عليها ، وبذلك وحده سنظفر بنحو لا تعقيد فيه ولا غموض))⁽¹⁰⁾

ثانيا : أسس التجديدو التيسير :

ذكر الدكتور العزاوي مجموعة من الأسس والمفاهيم التي وجّهت المجدّيين و كانت وراء ما صدر عنهم من آراء منها :

1. الغاء العامل :

وجد الدكتور العزاوي ان بعض المجدّيين نظر الى فكرة الغاء العامل قبل غيرها من اسس التجديد فجعلها اول الأسس التي بنى عليها تجديد النحو، إذ وجد في منهج النحاة القدماء انّ الأعراب هو اثر لعاملٍ لفظي ، مثل الفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل ، او عامل معنوي مثل الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ ، وقد نظر المجددون الى العامل في الأعراب بوصفه ((السبب الأول الذي خرج بالأعراب عن حقيقة معناه ، وعن واقع وظيفته في النحو ، وهو الذي خلق فيه ابواباً لا لزوم لها ، ولا فائدة منها ، وهو الذي عقّد قواعد الأعراب تعقيدا لا مزيد عليه))⁽¹¹⁾ ، ومعنى ذلك ان العمل في النحو ((هو الذي ينبغي ان يكون موضع العناية والاهتمام ذلك انه في الحقيقة ليس الاّ العلاقة المعنوية التي يكون اجزاء الكلام حين يؤلف و تتركب اجزؤه بعضها مع بعض فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء بحيث يدل مكانته من المعنى ، وموقعه من التركيب ، وكل مكان له حالة ظاهرة - في الأغلب - وعلامة تميزه وتعينه وتدلّ عليه))⁽¹²⁾ . ووجدت هذه الطائفة من المجدّيين ان الحلّ في ابطال فكرة العامل ((فإذا ابطلت فكرة العامل بطل كل ما يبنى عليها من تقديرات محتملة لم تكن لتكون لولا التمسك بها وبطل كل ما عقدوا من ابواب اساسها القول بالعامل))⁽¹³⁾

طرح الدكتور نعمة العزاوي سؤالاً يتمثل في ((إذا كان العامل في رأي بعض المجدّيين ليس سبباً لهذه الحركات التي تظهر على اواخر الكلمات أسماءً كانت او افعالاً فما سبب ظهورها ؟ وما التفسير الذي قدمه المجددون لها؟))⁽¹⁴⁾ ، ونظر في آراء المجدّيين ، فوجد بعضهم ان إبراهيم مصطفى

والمخزومي قد التمس سبب الحركات في الوظيفة اللغوية التي تؤديها الكلمة في الجملة ، او المعنى التي تعبر عنه ، والتمسها المخزومي فضلاً عن ذلك في طبيعة تأليف الكلمة أو الجملة أو ما يسببه تداول الحروف في المفردات على نحو أو آخر من ثقل و خفة ، أو من تنافر و انسجام⁽¹⁵⁾ ، ولم تفت العزاوي الإشارة الى ان ابراهيم مصطفى أول من دعا في العصر الحديث الى فكرة الغاء العامل⁽¹⁶⁾ لأنه عدّها اساس المشكلات في النحو ، ووجد في الغائها مفتاح تيسيره⁽¹⁶⁾

2. تحديد موضوع النحو :

لم تتفصل مستويات الدراسة اللغوية إلا في عهود متأخرة ، بيد ان العصر الحديث شهد تمايزاً في هذه الموضوعات واستقلال بعضها عن بعض ، فالدراسة الصوتية عند المخزومي⁽¹⁷⁾ هي الدراسة اللغوية الأولى التي يعنى بها اللغويون⁽¹⁷⁾ ويلي الدراسة الصوتية عنده⁽¹⁷⁾ ما يسمى بالصرف ، وما يندرج فيه من اشتقاق وتركيب⁽¹⁸⁾ . وقد أشار العزاوي الى دعوة المخزومي في محاولته التجديدية الى توسيع دائرة الدراسة النحوية، وضم ما اصطلح عليه بعلم المعاني اليها⁽¹⁹⁾. مثلما أشار الى دعوة الجوازي من يروم تجديد النحو، ويسعى الى تيسيره الى ان يوسع وظيفته لتشمل البحث في النظم، ويعنى بدلالات التراكيب⁽²⁰⁾ .

ولكي يضع الدكتور العزاوي الدعوة الى تحديد موضوع النحو في إطارها التاريخي، أشار على سبيل الإيجاز الى الذين نادوا بها - عدا المخزومي و الجوازي - ورأوا فيها شرطاً لازماً للإحياء والإصلاح ، منهم طه الراوي و ابراهيم مصطفى اللذان كانا من أوائل من تنبه لذلك⁽²¹⁾ ، وأشار الى مصطفى جواد الذي ذهب الى مزج علم النحو بعلم المعاني⁽²²⁾ ، ورحب بكتاب (معاني النحو) للدكتور فاضل السامرائي ؛ الذي خصه بمقال نشرته جريدة الجمهورية قال فيه⁽²³⁾ « وقد تتادى المجددون منذ أوائل هذا العصر الى توسيع ميدان النحو؛ ليكون الجملة والتركيب ، وقد رأوا ان ذلك لا يتأتى إلا بالخوض فيما سموه (معاني النحو) ، وقد تحمس المجددون لهذه الدعوة ، وحتى ذهبوا الى ان الذي يعيد الى النحو العربي ماءه ونضارته هو تفسير الجملة ، والكلام على دلالتها ، والكشف عن سبب تأليفها على وجه دون وجه ، أو تشكيلها على نحو دون آخر ، وليست هذه الدعوة جديدة ، وانما هي احياء لنظرية النظم التي وضعها فيلسوف اللغة العربية ، وعالمها الأكبر عبد القاهر الجرجاني لقد كان الجرجاني و الزمخشري مثلين بازرين في تراثنا لمن استطاع تذوق الجملة العربية عامة، والقرآنية، والاهتداء الى خصائصها ، ثم جاء دور الدكتور فاضل السامرائي ليسير في الطريق الذي سارا فيه ، وينهج منهجها في التفريق بين كلمة واخرى ، أو تعبير او آخر ، وكان غرضه من ذلك استكمال صورة النحو العربي وتقديمه على الوجه الذي ينبغي أن يظهر فيه .⁽²³⁾»

3. الاعتماد على القرآن في رسم صورة النحو :

كان الدكتور احمد عبد الستار الجوارى يرى انه ((كان خليقاً بمن وضعوا النحو، وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد، ويستندون اليه في وضع النحو، لأن اسلوب القرآن وتركيبه مبرراً من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر ، وامتلاً بها غريب اللغة ؛ الذي استندوا اليه بلا اعتدال أو قصد))⁽³⁴⁾ وسلم الدكتور العزاوي بما رآه الدكتور الجوارى في ان النحاة فرطوا في جنب القرآن ضريبين من التفريط ؛ الأول ايثارهم جانب المنطق في معالجة لغته ، واحتكامهم الى ما هو اقل منه أصالة في كلام العرب ، ولاسيما الغريب والشاذ ، والضرب الثاني من التفريط في مادة القرآن تجلّى في ((إهمال كثير من الأساليب القرآنية العالية الرفيعة حتى لم تعد تستعمل أى تحاكي))⁽²⁵⁾ ، ومن أمثلة القواعد التي لم تقم اصلاً على العبارة القرآنية ، والتي ينبغي الأعراض عنها والركون بشأنها الى الأستعمال القرآني :

غير وسوى :

ذهب النحاة الى القول ان (غير) و (سوى) يستعملان في الاستثناء ويعربونهما أعراباً بعيداً عن الواقع اللغوي ، ((اذ يعطونها حكم ما بعد (إلاّ) لو حلت محلها . فيقولون في (حضر الطلاب غير زيد) بنصب (غير) على الاستثناء، ويرفعها على البدلية، ونصبها على الاستثناء في (ما حضر الطلاب غير زيد) ، ويفعلون مثل ذلك في (سوى) اذا حلت محل (غير) في الجملتين السابقتين . اما الجوارى فقد رأى ان (غير) لم ترد في القرآن للاستثناء كما يزعم النحاة بل وردت اما صفة او حالاً، واما معرفة بحسب موقعها من الكلام))⁽²⁶⁾ فمن امثلة ورودها صفة قوله تعالى ((**كَلِمًا نَضَجَتِ جُلُودَهُمْ بَدَنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا**))⁽²⁷⁾ ومن امثلة ورودها حالاً قوله جل شأنه ((**يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود** **أحلّت لكم بهيمة الأنعام إلاّ ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم**))⁽²⁸⁾ ومن امثلة ورودها معرفة بحسب موقعها من الجملة قوله تعالى ((**فما تزيدونني غير تخسير**))⁽²⁹⁾ . ويقال مثل ذلك عن سوى، إذ انها لم ترد للاستثناء في القرآن ومن هنا فمن الأولى أن تخرج (غير) و(سوى) من ادوات الأستثناء لأنهما لم يستعملا على هذا النحو في كتاب الله المجيد⁽³⁰⁾ 0

النفى ب (ما) :

ان الاستعمال القرآني لـ (ما) لا يؤيد ما ذهب إليه النحاة من أن (ما) تعمل عمل (ليس)، فترفع ما بعدها اسماً لها ، وتتصب الثاني خبراً لها ، إذ ان اقتران (الباء) بخبرها يكاد يكون هو الأصل في

الاستعمال القرآني ، اما تجرد خبرها من (الباء) فلم يرد الآ في موضعين هما قوله تعالى : ((ما هذا بشرًا))⁽³¹⁾ وقوله جل شأنه : ((ما هنّ أمهاتهم))⁽³²⁾

4. الإفادة من الموروث النحوي:

صرّح أصحاب المحاولات الشاملة في تجديد النحو وتيسيره بهذا الأساس بوصفه اساساً مهماً من اسس التجديد ، ومنهم المخزومي الذي عدّه شرطاً لا بد منه لمن يروم تجديد النحو ، وتيسير مساره ، ويرى الدكتور العزاوي سبب ذلك في ((ان المخزومي درس النحو العربي في صورته القديمة دراسة عميقة وواقعية ، فوقف على ما فيه من غث وسمين ، وتلقط من السمين أفكاراً مضيئة ، واستصفى مقولات نافعة تصلح لأن تكون منطلقاً للدارس الجديد))⁽³³⁾ وقد أكد العزاوي على هذا الأساس فقال ((ان الجديد في كل علم وفن لا يوضح مالم يبدأ من حيث انتهى إليه النابهون الأفاضل في الميدان الذي نروم تجديده وما لم يقم على خير ما في التراث من أنظار))⁽³⁴⁾

5. الاعتماد على المنهج الوصفي:

وجد الدكتور العزاوي في عمل أستاذه المخزومي (رحمه الله) خير مثال على تبني الأساس في محاولته التجديدية، إذ لم يلمح الأخير بذلك فحسب ، بل صرّح به تصريحاً حين قال : ((ليس من وظيفة النحوي الذي يريد ان يعالج نحواً للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة ، أو يخطئ له أسلوباً ، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك بحال))⁽³⁴⁾ . وأشار العزاوي الى ان الدكتور الجوارى (رحمه الله) كان ينكر المنهج الوصفي ، ويميل الى تعليل الظاهرة النحوية بما يصح ان يكون سببها ، والباعث عليها⁽³⁶⁾ ، ولا نرى في ما ذهب اليه الجوارى انكاراً تاماً للمنهج الوصفي بل ان المفهوم من كلامه أنه كان يميل الى المنهج الوصفي التفسيري ويرفض التقريرية منه ، وهو ما ذهب اليه العزاوي بقوله : ((المنهج الوصفي نوعان تقريرى ليس الأمثل في اللغة دائماً ، وتفسيري يكون مطلوباً احياناً لأيضاح حقيقة لغوية ، وتفسير وجه من التأليف تأتي عليه - دون غيره - مفردة من المفردات على الآ يكون هذا التفسير مستنداً الى نظير غير لغوي ، او قائماً على فكرة دخيلة على الدرس))⁽³⁷⁾ وقال في موضع آخر : ((تفسير الظاهر اللغوية بما يصح أن يكون سببها ، والباعث عليها ؛ أمرٌ يقرّه المنهج العلمي، وتقضي اصول البحث والتدريس بتشجيعه))⁽³⁸⁾ .

6. اعادة تنسيق أبواب النحو :

وهذا أساس أولته جل محاولات التجديد والتيسير عنايتها، ومن أمثلتها جمع المبتدأ، والفاعل ونائب الفاعل في باب واحد، وهو ما يدعى (المسند اليه) أو (المتحدث عنه)، أو (الموضوع)،

والحاق (كان وأخواتها) بالأفعال التامة التي ترفع فاعلاً، وتلي فاعلها حال منصوية، وإلحاق الجملة التي فيها أفعال المقاربة بالجملة الفعلية، وإخراج هذه الأفعال مما يسمى بـ (النواسخ)، ومن أمثلتها إخراج (ظن وأخواتها) من النواسخ والحاقها بالأفعال التي يليها فاعل ومفعول وحال، وإلحاق ما يسمى بـ (أسماء الأفعال) بالأفعال، وعدّها افعالاً شاذة، جمّدت على حالها، وتخلّفت عن التطور. (39)

7. إلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي:

نادى الدكتور العزاوي الكثير من أصحاب التجديد والتيسير بضرورة حذف هذين الإعرابين، لما فيهما من كدّ للطلب من غير فائدة يحصل عليها في ضبط لفظ، أو تصحيح تعبير، ((فكلمة (فتى) مثلاً لا تظهر عليه الحركات الثلاث ولذا لاداعي لأن يكلف طلابنا تقدير الحركات عليها، وكما أن الأعراب التقديري لضرورة له، كذلك الأعراب المحلي، فكلمة (هذا) في قولنا (هذا كتابٌ) لا يمكن أن تنطق إلا هكذا، ولذا لاداعي لأن نشق على الطلاب، فنكلفهم إعرابها على أنها مبنية على السكون في محل رفع، ومثل هذا سائر في المبنيات الأخرى ... ومثل هذا أيضاً إعراب الجمل)) (40)

8. الإعراب لصحة المنطق:

من أسس التجديد والتيسير ان الكلمة لا تعرب مادام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة النطق وسلامته، ويتضح ذلك في اعراب (اسماء الاستفهام) و (أسماء الشرط) (41)

9. حذف زوائد وعقد كثيرة:

دعا الى تخليص النحو التعليمي من الزوائد والعقد، وقد قال في هذا ((ما زال النحو التعليمي مثقلاً بعقد عسيرة، ومتخماً بمعلومات لا يعرف وطأتها وقسوتها إلا الناشئة، أو أولئك الفتية اليافعون؛ الذين يتطلعون بشغف الى تعلّم لغتهم، أو امتلاك لسانهم القومي، فتصدهم عنه عوائق كالجبال... وقد خبرت النحو التعليمي، وعانيت التأليف فيه مدة طويلة، فحاولت جاهداً أن اهذب من الطفيليات، واستأصل منه الزوائد الضارة، ولكنني كنت اصطدم بآراء زملائي الذين كانوا لا يضعون لدعوة التيسير والتسهيل...)) (42)

المبحث الثاني: آراؤه في محاولات التيسير السابقة له:

لم تكن المحاولات التي عرض لها الدكتور نعمة رحيم العزاوي في كتابه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) على درجة واحدة من الأهمية، بل إن أهمها في نظره فقط هي: محاولة ابراهيم مصطفى، ومحاولة الجوّاري، ومحاولة المخزومي. وقد اقتصر الدكتور العزاوي على نقد اثنتين منها وتقييمها، هما محاولة الدكتور الجوّاري والدكتور مهدي المخزومي (43)

وقد عدّ العزاوي محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى⁽⁴⁴⁾ المحاولة الرائدة، التي فتحت باب التجديد في هذا العصر، فتأثر بها تلميذاه الجوارى والمخزومي، وسارا على هديها، فوافقاه في كثير مما ذهباً إليه في محاولتيهما⁽⁴⁴⁾ 0

رأى الدكتور العزاوي ان محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى على الرغم من أهميتها لم تكن شاملة إذ⁽⁴⁵⁾ اقتصر على معالجة الأسم ، وأغفلت الفعل ، الذي هو أحد ركني الجملة العربية ، فانبرى له المخزومي ، فتوفر على تجديد بحثه ، وتوصل بشأنه الى آراء قيّمة ، تعدّ من انجازاته المهمة ، وبذلك اكتملت محاولة إبراهيم مصطفى على يدي المخزومي ، الذي لولاه لظلت تلك المحاولة ناقصةً، يعوزها الشمول ، وتفنقر إلى الإحاطة⁽⁴⁵⁾ 0

محاولة الجوارى:

تناول الدكتور العزاوي محاولة أستاذه الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى بالنقد والتقويم ، ولمح الى أصالتها ، واستقلال صاحبها في رأيه وجهده ، إذ انفرد بآراء لم يوافق فيها استاذه ابراهيم مصطفى على بعض آرائه ، وأورد العزاوي المواضيع التي خالف فيها الجوارى استاذه ابراهيم مصطفى، منها :

1. لم يوافق الجوارى ابراهيم مصطفى على عد علامات الاعراب الفرعية حركات مشبعة، وكان يذهب مذهب القدماء في هذا الموضوع، فيقسم علامات الاعراب على اصلية وفرعية⁽⁴⁶⁾ 0
2. ذهب الجوارى الى ان الخبر مرفوع لوقوعه في مرتبة الاسناد، أما ابراهيم مصطفى فكان يرى ان الخبر ليس مرفوعا بالاسناد، وانما هو تابع للمبتدأ، وكان الاولى به أن يذكر في باب التوابع 0
3. خالف الجوارى ابراهيم مصطفى في نصب اسم (ان) ، فالجوارى كان يرى في النصب انه في المرتبة الثانية من مراتب الاعراب ، وهو المرتبة الوسطى ، وقد فرع المعنى الذي يوجب النصب الى ثلاثة معان هي :

- أ - معنى المفعولية، وهو ان يكون الاسم نتيجة ناشئة عن قيام الفاعل بالفعل 0
- ب- معنى الوصف أو البيان أو التوكيد الذي لا يطابق الموصوف او المبين أو المؤكد ، وسماه الجوارى التابع الناقص ، أو التابع المخالف 0
- ج - المعنى السلبي ، وهو وقوع الاسم في مكان يستحق الرفع لو انفرد بالاسناد ، ولكنه لم ينفرد بوقوعه موقع المسند او المسند اليه ، فلم يستحق الرفع ، وانما تدنت مرتبته إلى المرتبة الوسطى ، وذلك ، وذلك ملاحظ في خبر (كان) وأخواتها وإسم (إن) وأخواتها حيث استعان الخبر المسند بالفعل الناقص فنُصب ، واستعان المُسند إليه بالحرف المشبه بالفعل فلم يستحق الرفع وانحط الى النصب⁽⁴⁸⁾ إما إبراهيم مصطفى فقد حمل

نصب اسم (إن) على التوهم (49) .

4. وخالف الجوارى إبراهيم مصطفى فى خبر (كان) كما مر بنا فى كلامه ، أما إبراهيم فقد عدّ خبر (كان) منصوباً على الحال. (50)

5. وافق الجوارى إبراهيم مصطفى على أن الفتحة هى الحركة الخفيفة المستحبة وخالفه فى عدم عدّها حركة دالة على معنى . قال الجوارى فى ذلك : ((إن النصب هو المرتبة الوسطى فى الأعراب وإنه حالة الإعراب التى ينطوي فيها أكثر من معنى واحد . على ان هذا لايعنى أننا نُسلم بما يراه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أن الفتحة ، وهى علامة النصب الأصلية ، حركة ليست بذات معنى ، ولا دلالة لها على موقع الاسم من الكلام)) (51)

6. وخالف الجوارى إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه من إن الكسرة علم الإضافة إذ رأى الجوارى أن هذا أصل غير مطّرد ، لأن الإضافة فى رأيه تقتصر على إضافة الاسم إلى الاسم (52)

7. وخالف الجوارى إبراهيم مصطفى فى إسم (لا) النافية للجنس، فى حين نظر الأخير الى إن الأسم المرفوع بعد (لا) المكررة نحو ((لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)) متحدث عنه حقه الرفع، وأما إذا كان منصوباً بعد(لا) المفردة، فإنه ليس متحدثاً عنه فيرفع ، ولماضافاً إليه فيخفض ، فلم يبق له إلا الفتحة ، وهى الحركة التى يستحقها الاسم حين يكون خارج نطاق المعنيين ، فالجمل : (لا ضير) و(لا فوت) و(لابأس) ليست جملاً إسنادية ، ولا عبرة بتقدير النحاة أخباراً لهما كما رأى إبراهيم مصطفى ، فالمعنى التام بغير هذا التقدير . وأما الجوارى فإنه كان يرى إن الإسم بعد (لا) المفردة مبنى شأنه فى ذلك شأن النحاة القدامى (53)

8. ((رفض الجوارى قول النحاة القدامى ان المانع من الصرف هو شبه الفعل بالأسم، ذلك الشبه الذى لا يخلو تفسيرهم إياه من إبعاد وتكلف ، فالشبه عندهم هو إن الممنوع من الصرف هو الفرع من الأسم المتكمن ، غير الممنوع ، كما إن الفعل فرع من الإسم ، لتقدم أاسم على الفعل ، باستغنائه عنه وإمكانه قيامه بنفسه)) (54)

9. وبعد ان اورد العزاوي المواضيع التى خالف فيها أستاذة إبراهيم مصطفى، طفق يتأمل فى جهود الأوائل فى مجال التجديد والتيسير ، فوقف على ما أسماه ب ((ثغرات طفيفة ، لاتتال أكثرها من هذه الجهود ، بقدر ما تمثل دليلاً على اصالة الدارس ، ورغبته فى الاستقلال بالرأى)) (55) وهذه الثغرات التى ذكرها هى (56) :

1. فى موضوع نصب اسم (أن) رأى الجوارى انه هبط من مرتبة الرفع وهى المرتبة التى يستحقها بوصفه مسنداً إليه، إلى المرتبة الوسطى وهى (النصب) ، لأنه لم يتجرد لمرتبة المسند اليه

وإنما استعان على شغلها بالأداة (إن) التي إضفت عليه التوكيد فصار إليه المسند إليه حينئذ هو و الحرف كأنهما شئ واحد يؤديان المعنى الإسنادي معاً. (57) وإلى مثل هذا ذهب في تعليل نصب الاسم بعد (عل) و(ليت) و(كان) و(لكن).

ورأى العزاوي ((أن ما يقدر في هذا الرأي هو أن الحرف (إن) لا يؤكد المسند إليه فحسب، وإنما يؤكد طرفي الإسناد معاً ، أو بمعنى آخر يؤكد الجملة كلها ، فهو إذن ليس شركا لمسند إليه فقط ، وإنما هو شريك لطرفي الإسناد كليهما)) (58) 0
وقد مال العزاوي إلى رأي آخر في تعليل نصب اسم (إن) أدنى إلى القبول من رأي الجوازي ، وهو رأي المخزومي الذي استمده من آراء القدماء أنفسهم وهو أن تنزل (إن) واسمها في الاستعمال منزلة الكلمة الواحدة أو إنها بمنزلة المركب يستطيل بالتركيب ، ولذا يتحرك جزؤه بالحركة الخفيفة وهي الفتحة (59))) وما يؤيد هذا الرأي ان الاسم إذا فصل عن (إن) جاز رفعه)) (60)

2. في موضوع نصب خبر (كان) علل الجوازي نصب خبر (كان) بما علل به نصب اسم (إن) فقد رأى أن الخبر في جملة (كان) لا يتجرد لمرتبة الإسناد وإنما يستعين على شغلها بالفعل (كان) فهبط من مرتبة الرفع الى مرتبة النصب. ولم يرض العزاوي هذا التعليل الذي مال إلى الأخذ برأي إبراهيم مصطفى ومتابعيه من اصحاب التيسير ، وعلق على هذا رأي الجوازي بقوله : ((إن رأيه في إن عناصر الجملة الواحدة لست سواء من حيث المرتبة ، وهو رأي لا يقره العقل السليم ، فالجوازي كان يرى أن الاسم الذي يشغل وظيفة مسند إليه أو مسند يكون في أعلى ، و يشغل وظيفة مضاف إليه يكون أدناها ، وأما الذي لا يشغل هذين الوظيفتين فهو مرتبة بين بين ، أو ما أطلق عليه المرتبة الوسطى . إن عناصر الجملة على درجة واحدة من الأهمية، وكل ما في الأمر ان العربية أعتدت بحركتين هما الضمة والكسرة ، وأما الفتحة فجعلتها لختها لما يكون في موضوع الإسناد والإضافة)) (61)

3. في الموقف من قضية العامل وصف المخزومي الجوازي بأنه يترجّح بين التشبث بالقديم والنزوع إلى الجديد ، ووصف أسلوبه بأنه أسلوب هادئ ، ليس فيه من التأثير ما لصرخة ابن مضاء التي دوت في نحاة الأندلس في القرن السادس ، أو لصرخة إبراهيم مصطفى التي أطلقها في الثلث الأول من القرن الميلادي الماضي (62) في حين جاء هذا الوصف وصفاً عاماً قيّد العزاوي هذا الإطلاق في التردد بين القديم والجديد ، أو التوجس من القطع بأحدهما في موقف الجوازي من (العامل) . فعلى الرغم من أن الجوازي دعا إلى إلغاء فكرة (العامل) ، رأى العزاوي

أنه قد عاد عن هذه الدعوة في مواضع متعددة من كتابيه (نحو الفعل) و(نحو القرآن) . ((من ذلك موافقته للنحاة في أن الفعل المضارع يَنْصَبُ بعوامل لفظية هي الحروف (((63) والذي يعود إلى كلام الجوارى يجد أنه لا يوافق النحاة على نصب الفعل المضارع بعوامل لفظية كما ذكر العزاوي الذي ذكر الذي نقل عن الجوارى قوله : ((وعوامل النصب في الفعل المضارع حروف أربعة هي ان ولن وكى وإذن)) (64) وبعد رجوعى الى كلام الجوارى وجدته يقول : ((وعوامل النصب في الفعل المضارع حروف ذكروها في أربعة هي : أن ولن وكى وإذن)) (65) وفات العزاوي ذكر لفظة (ذكروها) في النص، وخلاصة رأي الجوارى في نصب الفعل المضارع ((أن الفعل المضارع ينصب إذا كان خالصاً لمعنى الأستقبال، وذلك معنى يختص به من دون الإسم)) (66) أي أنه لم يوافق النحاة مما ذهبوا إليه كما قال العزاوي. 4. ومما أخذ العزاوي على الجوارى عدم تفسيره حركة المنادى مع ما فسره من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها، وقد عدّ العزاوي هذا الموضوع ثغرة في محاولة الأخير ، وقد اخذ عليه أيضاً عدم تفسيره الفتح في آخر الفعل المضارع المؤكد بالنون . (67)

محاولة المخزومي :

- أجمل العزاوي مصادر الدرس النحوي عند المخزومي بما يأتي:
1. آراء النحاة القدامى كالخليل وسيبويه والقرّاء، لأن هؤلاء في نظره هم الذين اقاموا النحو العربي على أسس سليمة ، قوامها الأستقراء الواعي لكلام العرب ، والفقّه الدقيق للعربية ، والأبتعاد عن الأصول المستمدة من المنطق والنظر العقلي . (68)
 2. أفاد المخزومي من النحو الكوفي - على وجه الخصوص - لأنه كان يرى فيه أنه لم يتأثر إلى حدّ كبير في المؤثرات التي تأثر فيها النحو البصري من المنهج الكلامي للفلسفة والمنطق . (69)
 3. في محاولة المخزومي تأثر واضح لدعوة ابن مضاء، ولاسيما في مجال إلغاء العامل، وإلغاء التعليل والقياس العقلي، ورفض بابيّ التنازع والإشتغال، وإلغاء استتار الضمير في الأفعال، وعدّ الضمائر البارزة كنايةات أو إشارات على نوع الفعلين ، وعدم عدّها فاعلين أو مفعولين، وإخراج النعت السببي لأنه لا يشارك في معناه ولكنه إتباع (70)
 4. أفاد المخزومي كذلك من الدراسات اللغوية الحديثة، وما أسفرت عنه من جهود بعض المستشرقين في مجال دراسة العربية.

5. رأى العزاوي إن محاولة إبراهيم مصطفى كانت مصدراً مهماً من مصادر المخزومي في محاولته التجديدية، إذ استمد منها كثيراً من آرائه وهي (71) :

أ. إخراج العطف والتوكيد من باب التوابع، وإن التوابع ثلاثة : النعت والبيان وخبر المبتدأ .
ب. دراسته لمعاني الإعراب والقول والخفض علم الإضافة، أما الفتحة فعلم لما ليس داخلاً في إسناد أو في إضافة ، كما تابعه في جميع المرفوعات وهي المبتدأ والفاعل نائب الفاعل الذي جعله فاعلاً ، إذ لا فرق بين (كسِرَ الإبريق) و (انكسر الإبريق) عندهما .

وخالفه في تفسير نصب اسم (إنّ) الذي كان حقه أن يرفع لأنه مسند إليه ، والذي حمله إبراهيم مصطفى على التوهم ، وفسّر المخزومي نصبه بأنه ركب مع (إنّ) ونزلاً بمنزلة الكلمة في الاستعمال ، أو أنهما بمنزلة الكلمة في الإستعمال ، أو بمنزلة المركب . وسبق وذكر ميل العزاوي إلى هذا التفسير (72)

3. ((تفسير المنادى والممنوع من الصرف على أساس أن رفع المنادى العلم والنكرة المقصودة جاء أتقاء لشبهة الإضافة إلى ياء المتكلم التي تقلب في حال الإضافة إلى ألف ، ثم تحذف وتبقى الفتحة إشارة عليها ، وأن جر الممنوع من الصرف بالفتحة جاء للعلّة نفسها ، لأن المضاف إلى ياء المتكلم قد تحذف منه وتبقى الكسرة دالة عليها)) . (73)

4. جعل علامات الإعراب الفرعية حركات أصلية عدا الألف في حالة رفع المثني التي شدّت حرصاً على تحقيق معنى التثنية.

رأى العزاوي ان المخزومي كان قد أفاد من دعوة إبراهيم مصطفى إلى بناء الدرس النحوي على الجملة وما يعرض لها أو يطرأ عليها من أحوال استقل بها علم المعاني ، وأن الوقت قد حان لمزج العلمين بعضهما ببعض لبثّ الحياة في النحو (74) ، ان محاولة المخزومي إن اعتمدت في جوانب منها على محاولة إبراهيم مصطفى ، فقد تميزت منها انها محاولة شاملة ، وسعت كثيراً مما أغفله هذا النحوي ، بل إنه في رأي العزاوي أوسع المحاولات وأنضجها في العصر الحديث (75)

مآخذ العزاوي على محاولة المخزومي

تأمل العزاوي في محاولة المخزومي في تجديد النحو، فوجد هنات طفيفة لا تقدر في النتائج القيمة التي توصل إليها، وجاءت مآخذ العزاوي على هذه المحاولة صدى لآرائه تارة، وصدى لآراء حلمي خليل التي بثها في كتابه (العربية وعلم اللغة البنيوي) تارة أخرى (76) وهذه الهنات هي :

1. يؤخذ على المخزومي اضطرابه في مفهوم النحو ، فهو حيناً يرفض المفهوم الشامل لهذا العلم ، وهو مفهوم أخذ به الخليل وسيبويه والقراء ، ويدعو الى تفريق الموضوعات اللغوية التي عالجها

- هؤلاء مختلطا بعضها ببعض ، وهي الموضوعات الصوتية ، والصرفيَّات والنحوية ، ليعالجها المتخصصون كلا على حدة ، وهو يعود حيناً آخر الى هذا المفهوم الشامل للنحو في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) فيبدأ بالموضوع الصوتي ، ويتبعه بالموضوع الصرفي ، قبل أن يعالج الموضوع النحوي 0
2. ويؤخذ على المخزومي وقوفه في المبحث الصوتي الذي بدأ به الجانب التطبيقي في محاولته عند أفكار الخليل ومعالجاته من غير أن يفيد شيئاً من الانتائج الجديدة التي انتهى اليها علم الصوت اللغوي في العصر الحديث (77)
3. تابع العزاوي خليل حلمي في أخذه على المخزومي تعريفه الجملة بأنها ((الوحدة الكلامية الصغرى ، أو هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً)) (78) بأن هذا التعريف لم يقل به المنهج العلمي الحديث ، بل العكس هو الصحيح ، أي ان الجملة هي الوحدة الكلامية الكبرى ، اما الوحدة الكلامية الصغرى بنظرهما فهو الفونيم (79)
4. تابع العزاوي حلمي خليل في أخذه على المخزومي عدم تسليمه بالمنهج الوصفي الذي قرر التزامه، وعده أساساً من أسس تجديده ، بل سيطرت عليها المعارية والهدف التعليمي عندما رأى ان الهدف من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقي وحده أي ما يترتب على هذه الدراسة من آثار تعليمية ، لا علمية تظهر فائدتها في القراءة والكتابة والكلام (80)
5. واخل المخزومي _ في رأي العزاوي - بالمنهج الوصفي ببحثه في أصول المفردات حيناً ، وفي التاريخ الاستعمالي حيناً آخر ، وهو ما يناقض أساساً من اسس المنهج الوصفي (السكون) (81)
6. رأى العزاوي ان مما يحمل على التناقض رفض المخزومي (البديل) وعدم قوله به، الا فيما يدعى (بدل الغلط) ولكنه في بحثه (الاستثناء) وجه على اساس البديل بعض صور هذا الاسلوب كقولهم (ما خرج الزائرون الا زيدا) أو (زيد) ، اذ قال عن (زيد) : ويجوز نصبه على الاستثناء ، وابداله بما قبله (82)
7. أخذ العزاوي على المخزومي ((عد صيغة (فاعل) فعلاً لا اسم فاعل، وان اتخذ مظهر الاسمية في جانبيين، الاول: اقترانه بالالف واللام التي لا تختلف عن أداة التعريف التي تلحق الاسماء، والتي اختلفت عنها في المعنى، فهي هنا لا تكسب صيغة (فاعل) تعريفاً، والثاني : تنوينه ، ولكن التنوين فيه ليس علامة للتكثير كما في الاسماء ، ولكنه علامة على المستقبل 0 ومن هنا رأى المخزومي ان حق هذه الصيغة (البناء) لفعليتها ، ولكنها لم تبين وانما حملت على الاسماء في تحريك آخرها ، بمعنى ان الحركات في آخرها ليست دوال على معان اعرابية

، كما لم تكن الحركات في أواخر الأفعال الأخرى دوال على شيء من الأعراب ، فحركات صيغة (فاعل) كما يرى المخزومي حركات اتباع للمجاورة ، فقولنا : (عجبت له من ماهر في صنعته) ليس المجرور فيه هو صيغة (فاعل) ، إذ لا يقع الفعل هذا الموقع ، إنما المجرور الحقيقي محذوف ، تقدير الكلام (عجبت له من رجل ماهر في صنعته) وهذا يعني أن الجر في (ماهر) هو من باب الحمل على الجوار ((83) 0 وقد علق العزاوي على التحليل المذكور بقوله : ((أرأيت التكلف في هذا التخريج ، لا شك في أن المخزومي قد أبعد في رأيه هذا ، ولجأ إلى ما كان النحاة القدامى يلجؤون إليه من توهم ألفاظ من أجل أن تسلم لهم قاعدة ، أو تصح عندهم مقولة ، وقد أخذ إبراهيم السامرائي على المخزومي تقدير مجرور حقيقي ومنصوب حقيقي في هذين المثالين ، ووجد في هذا التقدير تنكرا للمنهج الوصفي وأخذ بالمنهج القديم الذي لا يكتفي باللفظ الظاهر ((84)

8. أخيراً وقف العزاوي عند رأي حلمي خليل في محاولة المخزومي عامة، إذ لم ير فيها جديداً سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، بل رأى في المحاولة أنها انتهت إلى ثوب متعدد الألوان لا ينتمي إلى نموذج واضح ، وأما ألوانه فمستعارة أحياناً من الفراء وابن مضاء ، وأحياناً من إبراهيم مصطفى ، وبعد أن ذكر العزاوي رأي حلمي خليل في محاولة المخزومي عامة ، عقب عليه قائلاً ((وواضح من هذا الرأي لا يخلو من ظلم للمحاولة ، وتجاهل لما تتسم به من عناصر التجديد التي فصلنا القول فيها ، كما أن النموذج الذي قدمه المخزومي ليس قلقاً كما زعم حلمي خليل ، أو حائراً بين النموذج القديم والبديل الذي يطمح إليه العلم اللغوي الحديث ، وإنما هو نموذج امسّ رحماً بهذا العلم ، وأكثر وفاء بمتطلباته ، لولا هنات طفيفة أشرنا إليها آنفاً ، ولولا استفادة عجل من علم المعاني فيما عرض له من موضوعات ، ولعل عذره في ذلك أن نموذجه الجديد استوفى الأساسيات ، وحل كثيراً من المعضلات والمشكلات حلولاً سهلة ، خالية من التعسف الذي ارتكبه النحاة ، أما الجانب الدلالي الذي هو من أسس التجديد ، فقد مسه المخزومي مساهيناً ، ثم ترك لمن يأتي بعده أن يكمل الشوط ، ويستولي على الامد ((85)

هذه هي أهم الجهود التي بذلها الدكتور نعمة رحيم العزاوي من أجل تجديد النحو وتيسيره ، لابعاده عن الجفاف الذي لحق به ، وظل ملازماً له مدة من الزمن ، وما جهوده إلا أكمل لجهود من سبقه ، أفاد منها ، وناقشها ، وحاول أن يلهم بالمفيد منها خدمة للأجيال ، واعتزازاً بغة أمة العرب التي

شرفها الله أن جعلها لغة كتابه الخالد 000 والله الموفق 0

الخاتمة

يعد العزاوي من علماء اللغة في العراق في عصرنا الحديث ، وقد بذل من الجهود ما لا يخفى أثرها في ميدان الدراسات الأدبية واللغوية ، وقد حاول بحثنا هذا أن يسلط الضوء على أبرز الجهود التي بذلها العزاوي في مجال تجديد النحو وتيسيره ، ومع ان كثيرا من القضايا قد طرقت من قبل الا ان جهده يتجلى في بلورة هذه المحاولات ومناقشتها ، والرد عليها ، وقبولها ، أو رفضها ، وأبرز البحث ايمان العزاوي بأن التجديد هو السبيل الاولي من أجل تيسير النحو العربي ، وتقديمه للناشئة بصورة تجعل منهم يتذوقون النحو ، ويميلون اليه ، بعيداً عن المصطلحات المعقدة ، والتبويبات الشائكة .

وقد عرض البحث ايضا جهود العزاوي في مناقشة المحاولات السابقة له ، واكتفينا بمناقشته لمحاولتي عبد الستار الجوارى ، والدكتور مهدي المخزومي ، لدور هذين العالمين في النحو اولاً ، ولكونهما من المحاولات الرائدة في العراق .
هذا غييض من فييض هذا العالم اللغوي ، ونرجو أن نكون قد حققنا النفع للجميع . والله ولي التوفيق

هوامش البحث

- (1) وضع رفاة الطهطاوي (-1873 م .) كتاباً مبسطاً سماه (التحفة المكنية في تقريب اللغة العربية) استضاء به بمتون النحو، ولاسيما الاجرومية، ومحاولته هذه الاولي في تيسير النحو العربي (ينظر : النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده : 36) ، ثم تلا ذلك محاولات اخرى منها محاولة الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه (احياء النحو) سنة 1937 ، وعبد المتعال الصعيدي في مقالاته التي نشرها في مجلة الرسالة بعنوان (تيسير قواعد الاعراب) سنة 1938 (ينظر : النحو الجديد : 113-119) . والدكتور شوقي ضيف حينما نشر كتاب (الرد على النجاة لا من مضاء القرطبي) سنة 1947 . ، والاساذ مصطفى جواد في مقاله المنشور في مجلة (مجلة لغة العرب) بعنوان (إصلاح العربية) (ينظر : مجلة لغة العرب مج 9 / ج 2 : 81-94 ، الدراسات اللغوية في العراق : 158) ، والدكتور عبد الستار الجوارى في كتابه (نحو التيسير) ، والدكتور مهدي المخزومي في (النحو العربي ؛ نقد وتوجيه) ، والدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه (النحو العربي ، نقد وبناء) سنة 1968 م .
- (2) شكلت وزارة المعارف المصرية سنة 1938 لجنة من الدكتور طه حسين ، واحمد امين وعلي الجارم ومحمد ابي بكره و ابراهيم مصطفى و عبد المجيد الشافعي للبحث في تيسير النحو العربي ، والصرف والبلاغة واتخذت

- اللجنة جملة من التوصيات التي تسهم في هذا التيسير . (ينظر : النحو العربي : 140-148) .
- (3) عرضت وزارة التربية والتعليم المصرية سنة 1945 م تقرير لجنة التيسير النحوي على مجمع اللغة العربية في القاهرة , لتعرف رأيه فيما قرره اللجنة , وقد عقد المجمع عدّة اجتماعات وقدم ملاحظاته على مقترحات , فأيد بعضها وألغى بعضها , وعدّل بعضها الآخر , وأرسله الى المجمع العلمي العراقي لابداء الرأي فيها . (ينظر المصدر نفسه : 155-158 , تيسير النحو : 46) .
- (4) هو الدكتور نعمة رحيم كريم خضير العزاوي , من مواليد الحلة 1936 , من اسرة عملت بالتجارة , احبّ العلم منذ صغره , دأب على تراثنا القديم , وصنوف المعرفة الحديثة . اكمل دراسته العليا ببغداد , فنال درجة الماجستير في اللغة العربية سنة 1974م , ثم الدكتوراه في الاختصاص نفسه , ألف العزاوي الكثير من المؤلفات منها : احمد حسن الزيات كاتباً وناقداً والنقد اللغوي بين التحرر والجمود , ومقالات في اثر الشعوبية في الأدب العربي وتاريخه , والإملاء ؛ قواعد ومشكلاته وتطوير تعليمه , و محاولات التيسير و كتاب (رأي في الإعراب) نشر في مجلة المعلم الجديد / المجلد الحادي والعشرين الجزء السادس , و (ملامح من العربية القديمة) في مجلة البلاغ و(ظواهر لغوية في عامية العراق) في مجلة التراث الشعبي) عام 1974 , و (مناهج التصويب اللغوي) عام 1977م . و (الملكة اللسانية) في مجلة (دراسات الأجيال) عام 1980م . وغيرها كثير , علاوة عن الكتب المخطوطة التي ما زال بعضها قيد الطبع . (ينظر ذلك في : الدكتور نعمة رحيم العزاوي وجهوده اللغوية / رسالة ماجستير : 6-54) .
- (5) النحو العربي بين التيسير و التجديد (مقال) , جريدة الجمهورية عام 1989 م .
- (6) المصدر نفسه .
- (7) ينظر : المصدر نفسه .
- (8) ينظر : المصدر نفسه , نحو التيسير : 10-11 .
- (9) أ تجديد أم تيسير (مقال) / جريدة القادسية / 1993م .
- (10) المصدر نفسه .
- (11) نحو التيسير : 46 .
- (12) المصدر نفسه : 48 .
- (13) في النحو العربي ؛ نقد وتوجيه : 16 .
- (14) في حركة التجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : 129 .
- (15) ينظر : المصدر نفسه : 129 .
- (16) ينظر : المصدر نفسه : 132 .
- (17) في النحو العربي ؛ نقد وتوجيه : 27 .
- (18) المصدر نفسه : 27 .
- (19) ينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : 135 .
- (20) ينظر : المصدر نفسه : 136 .
- (21) ينظر : المصدر نفسه : 136,137 .

- (22) المصدر نفسه : 137
(23) معاني النحو (مقال) // جريدة الجمهورية / 1990.
(24) نحو القرآن : 8-9.
(25) المصدر نفسه : 9.
(26) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : 139 , ينظر : جهود الدكتور الجواربي في تجديد النحو وتيسيره : مجلة الضاد : 100-101.
(27) النساء : 56.
(28) المائدة : 1.
(29) هود : 63.
(30) ينظر : في حركة تجديد النحو : 151. نحو القرآن : 66.
(31) يوسف : 31.
(32) المجادلة : 2.
(33) في حركة تجديد النحو : 151.
(34) المصدر نفسه : 151.
(35) في النحو العربي ؛ نقد وتوجيه : 19.
(36) ينظر : في حركة تجديد النحو : 155.
(37) مناهج البحث اللغوي بين التراث و لامعاصرة : 120.
(38) المصدر نفسه : 121.
(39) في حركة تجديد النحو : 158, 159.
(40) تطوير النحو المدرسي : مجلة المعلم الجديد : 74, ينظر : في النحو المدرسي ؛ قضايا مطروحة للمناقشة : 42, 43, في حركة تجديد النحو : 86-91, 159.
(41) ينظر : المصدر نفسه : 159-160.
(42) زوائد ضارة في النحو التعليمي (مقال) : جريدة الجمهورية / 1990م , وينظر : مستقبل النحو التعليمي (مقال) : جريدة الجمهورية / 1989م.
(43) في حركة تجديد النحو : 161 الى نهاية الكتاب .
(44) المصدر نفسه : 161.
(45) المصدر نفسه : 161.
(46) ينظر تفصيله في : احياء النحو : 108 وما بعدها , نحو التيسير : 111-112 .
(47) ينظر : المصدر : 88.
(48) المصدر نفسه : 88.
(49) ينظر : احياء النحو : 64-71.
(50) ينظر : نحو التيسير : 81.

- (51) المصدر نفسه : 86-87.
- (52) ينظر : في حركة تجديد النحو : 163.
- (53) ينظر : المصدر نفسه : 163 , 164.
- (54) المصدر نفسه : 164.
- (55) المصدر نفسه : 166.
- (56) ينظر : المصدر : 166-170.
- (57) ينظر : نحو التيسير : 80.
- (58) في حركة تجديد النحو : 166.
- (59) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 87.
- (60) في حركة تجديد النحو : 167.
- (61) المصدر نفسه : 167-168.
- (62) المصدر نفسه : 168.
- (63) المصدر نفسه : 168.
- (64) المصدر نفسه : 168-169.
- (65) نحو الفعل : 37.
- (66) المصدر نفسه : 47.
- (67) في حركة تجديد النحو : 169.
- (68) ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 39 وما بعدها .
- (69) ينظر : في حركة تجديد النحو : 170.
- (70) يتظر : مقدمة الأستاذ مصطفى السقا لكتاب (في النحو العربي ، قواعد وتطبيق) .
- (71) ينظر : في حركة تجديد النحو : 17-172.
- (72) ينظر : المبحث الأول من هذا البحث .
- (73) في حركة تجديد النحو : 171-172.
- (74) ينظر : المصدر نفسه : 172.
- (75) ينظر : المصدر نفسه : 172.
- (76) ينظر : المصدر نفسه : 172 وما بعدها .
- (77) ينظر المصدر نفسه : 174-175.
- (78) في النحو العربي ؛ نقد وتوجيه : 31.
- (79) ينظر : في حركة تجديد النحو : 175.
- (80) ينظر : المصدر نفسه : 175.
- (81) ينظر : المصدر نفسه : 176.
- (82) ينظر : المصدر نفسه : 176.

(83) المصدر نفسه : 176.

(84) ينظر : مناهج البحث اللغوي بين التراث و المعاصرة : 123,126,127.

(85) في حركة تجديد النحو : 181,182.

المصادر والمراجع :

أ- الكتب المطبوعة:

1. القرآن الكريم
2. احياء النحو / ابراهيم مصطفى / لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة / مصر / 1937.
3. تيسير النحو / د. شوقي ضيف / القاهرة / مصر / 1986.
4. الدراسات اللغوية في العراق / د. عبد الجبار جعفر / بغداد / 1981.
5. الدكتور نعمة رحيم العزاوي وجهوده اللغوية / غانم كامل الحسناوي / رسالة ماجستير / جامعة بابل / 2003.
6. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث / د. نعمة رحيم العزاوي / بغداد / 1995.
7. في النحو العربي ، نقد وتوجيه / د. مهدي المخزومي / منشورات المكتبة العصرية / صيدا / بيروت / ط1 / 1964.
8. مناهج البحث بين التراث وبين المعاصرة / د. نعمة رحيم العزاوي / منشورات المجمع العلمي العراقي / بغداد / العراق / 2003.
9. النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده / د. شوقي ضيف / القاهرة / مصر.
10. نحو التيسير ؛ دراسة نقد منهجية / د. احمد عبد الستار الجوازي / مطبوعات المجمع العلمي العراقي / بغداد / 1984.
11. النحو الجديد / عبد المتعال الصعيدي / دار الفكر العربي / بيروت / 1974.
12. النحو العربي ، نقد وبناء / د. ابراهيم السامرائي / بيروت / 1968.
13. نحو الفعل / د. احمد عبد الستار الجوازي / مطبعة المجمع العلمي العراقي / بغداد / 1974.
14. نحو القرآن / د. احد عبد الستار الجوازي / مطبعة المجمع العلمي العراقي / بغداد / 1974 .
15. النحو المنهجي / د. محمد احمد برانق / القاهرة / مصر / ط3 / 1959م.

ب- الدوريات :

1. تطوير النحو المدرسي / د. نعمة رحيم العزاوي / مجلة المعمل الجديد / مج 41 / ج 1 / 1979م.
2. جهود الدكتور الجوازي في تجديد النحو وتيسيره / د. نعمة رحيم العزاوي / مجلة الضاد / ج 2 / 1989م.
3. في النحو المدرسي ؛ قضايا مطروحة للمناقشة / د. نعمة رحيم العزاوي / مجلة المعلم الجديد / مج 43 / ج 4 / 1986م.
4. كيفية اصلاح العربية / مصطفى جواد / مجلة لغة العرب / مج 9 / ج 2 / 1931م.

ج- المقالات :

1. أ تجديد ام تيسير / د. نعمة رحيم العزاوي / جريدة القادسية في عددها الصادر في 15 / 5 / 1993 م.

2. زوائد ضارة في النحو التعليمي / د. نعمة رحيم العزاوي / جريدة الجمهورية في عددها الصادر في 17/12/1989م.
3. مستقبل النحو التعليمي / د. نعمة رحيم العزاوي / جريدة الجمهورية في عددها الصادر في 9/12/1989م.
4. معاني النحو / د. نعمة رحيم العزاوي / جريدة الجمهورية في عددها الصادر 19/6/1990م.
5. النحو العربي بين التيسير والتجديد / د. نعمة رحيم العزاوي / جريدة الجمهورية في عددها الصادر في 13/4/1989م.